القوى الاقليمية المؤثرة بأمن واستقرار اليمن المملكة العربية السعودية إنموذجا للمدة (١٩٩٠-٢٠١٥)

أ.م.د. فيان احمد محمد
كلية التربية للبنات - جامعة بغداد

م.د. نور صبحي عبد
دائرة البحث والتطوير

الملخص

كانت المملكة العربية السعودية ، ومنذ عقود طويلة تسعى دائماً ولا تزال تبذل جهوداً كبيرة في تحقيق ودعم مصالحها من خلال ضمان استقرار اليمن على الصعيدين السياسي والاقتصادي والتنمية المستدامة في جميع نواحي الحياة .

إلا ان السياسة التي كان ينتهجها الرئيس المخلوع علي عبد الله صالح لم تكن بالمستوى الذي يحقق طموحات وتطلعات شعبه من ناحية ويثمن مساعدات ومبادرات دول الجوار من ناحية اخرى . ومن هنا اندلعت الثورة اليمنية لتغيير واقع الحياة السياسية من خلال ايجاد سلطة سياسية جديدة تكون قادرة على ضبط الشأن اليمني وتعزيز مفهوم حسن الجوار في العلاقات الثنائية مع دول الخليج ووضع استراتيجية امنية وسياسية واقتصادية تحظى بقبول جميع الاحزاب والمكونات الاجتماعية في البلاد . وبعد ان نجحت الدبلوماسية السعودية تمخضت عن اتفاق المبادرة الخليجية في ٣ ابريل من عام ٢٠١١ حيث نصت على تنحي الرئيس صالح في غضون شهر واحد ونقل السلطة سلمياً الى نائبه عبد ربه منصور هادي وتشكيل حكومة وحدة وطنية في الفترة التي تسبق الانتخابات ثم تهدئة الثورة الشبابية وإنهاء الأزمة في اليمن .

وبالرغم من قبول المعارضة بالاتفاقية التي نصت ايضاً على منحه حصانة من الملاحقة القضائية إلا أن الرئيس المخلوع حاول التراجع عن التوقيع ومن ثم علقت المعارضة مشاركتها في التوصل الى اتفاق ثنائي متهمة صالح بسوء النية فتصاعدت الاحتجاجات وأعمال العنف في البلاد بعد تراجع صالح للمرة الثانية . وفي نهاية عام ٢٠١١ وقع في الرياض كل من صالح والمعارضة على اتفاق المبادرة الخليجية لانتقال السلطة السياسية في اليمن ليتم نقل سلطاته الى عبد ربه منصور هادي في غضون ثلاثين يوماً ، وتجري الانتخابات رسمياً في ٢١ فبراير ٢٠١٢ مقابل منح صالح الحصانة من الملاحقة القضائية له ولأسرته . وبذلك تمكنت المملكة العربية السعودية من تهدئة الثورة الشبابية وإنهاء الازمة السياسية في اليمن بإنهاء فترة حكم صالح التي تميزت بافتعال الحروب الداخلية الخاسرة والتناقض السياسي في علاقاته مع دول الجوار والدول الاخرى . لقد ادت سياسته الى تدهور الحالة الاقتصادية والأمنية في اليمن مما مهد الطريق امام التمردين الحوثيين مرة اخرى مستغلة الفراغ السياسيى والأمني هناك حيث استفادت من التحالف مع ايران اولاً ثم مع علي عبد الله صالح ونجله للمساعدة في

الانقلاب على الشرعية والإطاحة بالرئيس المنتخب وحكومته . هنا برز دور الرئيس المخلوع في دعم التمـــرد الحوثي مقابل ان يصل ابنه احمد الى سدة الحكم في اليمن . وبدعمه للحوثيين مالياً وعسكرياً تمكن المتمـــردون من فرض سيطرتهم على العاصمة صنعاء ومحاصرة الرئيس الشرعي داخل القصر الرئاسي مما اضطره الـــى اعلان استقالته ثم التراجع عنها بطلب من الحكومة ، ومن ثم طلب المساعدة من المملكة العربية السعودية لإنقاذ اليمن من الحركة الارهابية الحوثية التي سعت الى تنفيذ اجندة ايران في جنوب الجزيرة العربية لأجل زعزعـــة امن المنطقة والهيمنة على الممرات المائية عبر التحكم بمضيق باب المندب في البحر الاحمر وتهديد الملاحـــة البحرية .

المقدمة

تاريخياً كان موقع اليمن الجيوستراتيجي أحد الاسباب التي أدت الى إن تكون البلاد ساحة للصراعات الدولية وحلبة لتصفية الحسابات الاقليمية ، وتعد هذه السمة هي الغالبة في التاريخ اليمني من مطلع القرن الاول قبل الميلاد عندما شرع الفرس والروم في اللعب بالورقة الدينية عبر دعم إيران لليهود والرومان للنصارى ، كجسر عبور لتحقيق الاغراض التجارية المتمثلة في تجارة البحر الاحمر ، والذي كانت نتيجة استيلاء فارس في القرن السادس الميلادي على اليمن ولا يزال موقع اليمن الجيواستراتيجي يحتل مكانه مهمة في الجيوبولتيك العالمي عامة والاقليمي خاصة ، باعتباره مشرفاً على الممرات حيوية من الناحيتين العسكرية والاقتصادية اذ مثل مضيق باب المندب منطقة تنافس بين الاتحاد السوفيتي (سابقاً) وبين الولايات المتحدة الامريكية اذ اعتبرت جزيرة دهلك الاثيوبية قاعدة عسكرية في البحر الاحمر واقام الامريكان قاعدة عسكرية في جيبوتي والانجليزي في عُمان ، ويعد المضيق ذو اهمية استراتيجية لكل من الاردن و ارتيريا والسودان في حال غلق قناة السويس .

مشكلة البحث :

تدخل دول الجوار الاقليمي بأمن واستقرار اليمن والذي من المحتمل ان ينتهي بتقسيم اليمن .

فرضية البحث :

تمتلك اليمن موقع استراتيجي بالغ الاهمية من حيث اطلالها على مضيق باب المندب وبحر العرب وخليج عدن وارتباطها بالبحر الاحمر ، الذي اعطاها ميزة قوة بموقعها الجغرافي الا انها تعاني من هشاشة في بنية نظامها الداخلي مما سمح للدول الاقليمية التدخل في شؤنها .

منهجية البحث : تضمنت الدراسة ثلاثة مباحث:

المبحث الاول : الموقع الاستراتيجي لليمن واثره في الاستقرار السياسي .

المبحث الثاني : الازمات الاقليمية وتأثيرها على الاستقرار في اليمن .

المبحث الثالث : الدور الاقليمي للمملكة العربية السعودية في الامن و الاستقرار السياسي لليمن

المبحث الاول : الموقع الاستراتيجي لليمن واثره في الاستقرار السياسي .

١. الموقع الجغرافي لليمن وأهميته الاستراتيجية .

يعد موقع الجغرافي أحد العوامل المهمة التي تؤثر في الجغرافيا السياسية للدولة لتأثيره على اتجاهات سكانها، والسلوك السياسي لحكوماتها، وعلاقاتها بغيرها [١] ، كما يؤثر الموقع في القدرات الوطنية للدولة ، باعتباره أهم العناصر الطبيعية ارتباطا بالسياسة الخارجية، فوقوع الدولة في موقع استراتيجي يمنحها وزنا دولياً، ويتحدد دور الدولة ومشاركتها في المجتمع الدولي كما يحدد مدى مناعة الدولة ضد الغزو الخارجي، ومدى سهولة الوصول إلى الطرق المائية، وطبيعة الحدود الصالحة للدفاع عن أمنها القومي[٢].

كما أن العلاقة بين الدول المتجاورة تتأثر بالموقع الجغرافي، فقد تكون في حالة صراع أو تعاون. فضلا عن التهديدات الخارجية المباشرة فكلما كان موقع الدولة يمتلك ميزات إيجابية كلما انعكس على ذلك على أمنها ، واستقرارها وعلى النقيض من ذلك فقد يجر الموقع الجغرافي الدولة إلى المشاكل والكوارث ، وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي بل قد يهدد بزوالها، يؤدي الموقع الجغرافي دورا بارزا في عدم استقرار الدولة وضعف مناعتها، بينما قد يكون مصدر قوة ومنعة لها[٣] .

فموقع الدولة هو الذي يضعها في قلب الأحداث، وتأخذ حيزا كبيرا في سياسيات وحسابات القوى الأخرى وخاصة القوى العظمى، وقد يجعلها موقعا على هامش الأحداث والتفاعلات الدولية بعيدا عن مسرح الصراعات أو الاهتمامات الدولية [٤] .

فاليمن تقع في قارة اسيا في اقصى جنوب شرق شبة الجزيرة العربية ، أي جنوب غرب آسيا، يحدها من الشمال السعودية ومن الجنوب خليج عدن وبحر العرب ومن الشرق عُمان ومن الغرب البحر الاحمر فيما منح اشرافها على مضيق باب المندب ، خريطة(١) ميزة استراتيجية هامة كأفضل موقع للإشراف على حركة السفن من خلال امتلاكها جزيرة بريم والتي رغم صغر حجمها الا انها تمتلك موقعاً استراتيجياً يمكن من خلاله السيطرة على ممر الملاحة وتقع فلكياً بين دائرتي عرضْ (١٢°- ١٩°) شمالاً ، وبين خطي طول (٤١° - ٥٤°) شرقا ويظهر من موقع اليمن الفلكي أنها تقع ضمن (٧°) دوائر عرض (١٣°) خط طول وهو ما يعكس شكل المساحة المتطاول [٥] ويحدد موقع اليمن ضمن المنطقة المدارية المتميزة بالمناخ الجاف ولولا وجود التباين في التضاريس في اليمن اضحت صحراء من ضمن الصحاري

المدارية الحارة كدول شبه الجزيرة العربية، والمنطقة الصحراوية شرق اليمن بما يعني أن الموقع الفلكي لليمن يعد أحد مواطن الضعف الشديدة في قوة اليمن، ووزنها الاقتصادي وعلى طبيعة الغطاء النباتي، والتربة، والإنتاج الزراعي المنخفض نتيجة قلة الإمطار، وندرة المياه ليكون الموقع الفلكي أحد العوامل الثابتة والمؤثرة في الحياة الاقتصادية.

خريطة (١) الموقع الاستراتيجي لليمن

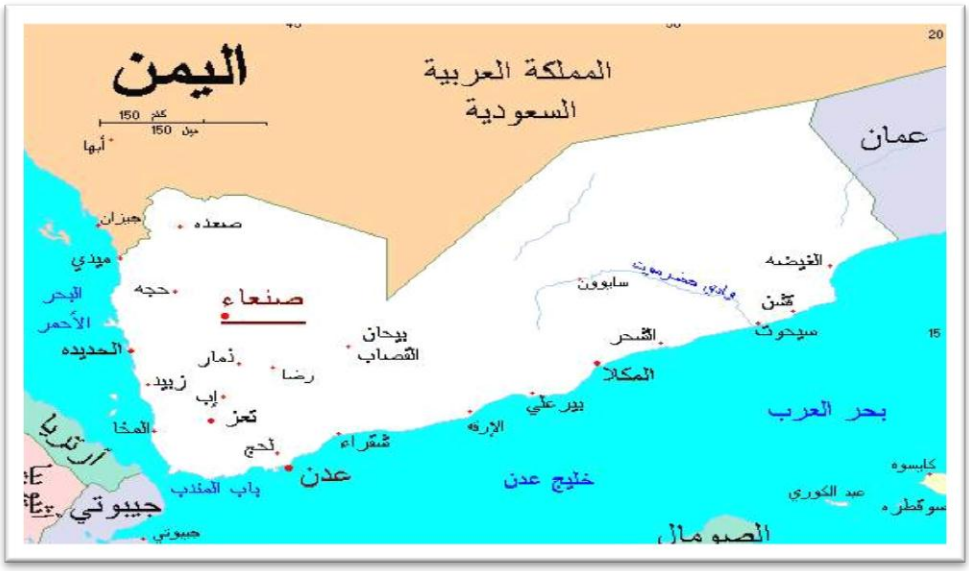

المصدر: اطلس العالم ، دار المعرفة ، بيروت ، ٢٠٠٨.

كما يتميز موقع اليمن البحري بأنه يتكون من جبهتين مائيتين بالإضافة إلى تحكمه بمضيق باب المندب أحد المضايق المائية المهمة باعتباره عنق الزجاجة بالنسبة للبحر الأحمر، والذي يتحكم بالطرق التجارية بين الشرق والغرب، ويمر عبره ٣,٣ مليون برميل نفط يوميا بما نسبته ٤% من الطلب العالمي على النفط وفقا لإحصائيات، وتمر عبره ٢١ ألف سفينة سنويا وتمثل الشحنات التجارية التي تمر عبر الممر بما يعادل ١٠% من الشحنات التجارية العالمية[٦]. مما يجعله يحتل المرتبة الثالثة عالميا بعد مضيق هرمز ومضيق ملقا من حيث كمية النفط التي تعبره يوميا، مما زاد أهميته الاستراتيجية ، وزاد من قيمته الاقتصادية، اذ يتيح لليمن التوسع في علاقاتها السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، ويمنحها حدوداً طبيعية مثالية لما يشكله البحر من عازل طبيعي بين اليمن، وغيرها، باعتبار أن حماية الحدود البحرية أقل كلفة إذا قورنت بمتطلبات الحماية للحدود البرية الواسعة، والتي تحتاج إلى قوة كبيرة للدفاع، كما يعطيها الأمان لتجارتها الدولية إذا ما تعرضت جبهاتها الأخرى لأي تهديد [٧] ، ويمكن التمييز بين مستويين من مستويات التحكم والارتباط لمضيق باب المندب الذي منح لليمن الميزة الاستراتيجية المهمة كدولة تسيطر على هذا الممر الحيوي **المستوى الاول** يمثل المنطقة التي تتحكم وترتبط بصورة

رئيسة ومباشرة بباب المندب ،**اما المستوى الثاني** يتمثل بصورة ثانوية وغير مباشرة بمنطقة المضيق .

اما عن منطقة الارتباط الرئيسي فهي تمثل المنطقة التي تلي المضيق مباشرة والتي تسمى بمنطقة اللامة Veneering Zone وهي تتمثل شمالاً في الجزء الممتد من مضيق باب المندب الى خط عرض (١٣° - ١٤°) شمالاً والذي يتمثل بمجموعة الجزر : الحنيش الصغيرة ، الحنيش الكبيرة ، حالب ضفار وأبو عبل وغيرها من الجزر التي تعتبر بوابات تنتشر بكثافة عالية في القطاع البحري الممتد من جيزان على الساحل السعودي و مصوع على الساحل الاثيوبي . و يمكن القول بأن من يسيطر على هذه المجموعة من الجزر يستطيع ان يسيطر على المنطقة اللامة الشمالية ومن يسيطر على المنطقة اللامة الشمالية يسيطر على المضيق ، اما المنطقة اللامة الجنوبية فهي تقع تقريباً جنوباً بين الخط الواصل بين عدن وجيبوتي شرقاً لمسافة ١٨٠كم وهنا صفة التحكم تكون في ميناء عدن بالدرجة الاولى وميناء جيبوتي وكلاهما يتحكمان في المنطقة اللامة الجنوبية ، وان كان الاخير يتحكم بصورة اقل وذلك بسبب انحرافه وبعده عن الخط الملاحي الرئيس وبدرجة تحكم اقل كما تنتشر الجزر الاعتراضية التي تتمركز في موضع مميز عند مدخل خليج عدن منها عبد الخوري وسمحا ودرزي و سقطرة التي تعد اكبر واهم هذه الجزر ورغم انها لا تقع تماماً مدخل خليج عدن (٣٥٠كم) خريطة (٢) فموقعها يتيح لها السيطرة الاستراتيجية والقيام بدور الحارس لمدخل خليج عدن . ويستنتج من هذا بأن من يسيطر على هذه الجزر وخاصة سقطرة يسيطر على ميناء عدن ومن يسيطر على ميناء عدن يسيطر على مضيق باب المندب [٨].

تمتلك الجزر اليمنية موقع مهم وبما يضاعف من الأهمية الاستراتيجية للموقع البحري ، لما تمنحه من ميزة الانتشار، والتوزيع للمراكز التجارية والقواعد البحرية والجوية، فجزيرة سوقطرة مثلا تشكل عقبة للقفز إلى البر الأسيوي (الجزيرة العربية) والى البر الإفريقي بالإضافة إلى وقوعها على طريق هام لنقل النفط العالمي عن طريق باب المندب وقناة السويس، وبذلك فاليمن تمتلك جبهه بحرية تقدر بـ (١٨٢،٢) كم.

هذه الأهمية الاستراتيجية للموقع البحري للجمهورية اليمنية جعل اليمن تنال اهتمام الدول الكبرى المتطلعة للسيطرة والتحكم في الطرق التجارية الدولية، وحماية مصالحها الحيوية، ومن مظاهر تلك الأهمية:

١. تعتبر حلقة اتصال هامة لأقصر طريق بحري يربط بين الشرق، والغرب عبر مضيق باب المندب وقناة السويس. كما أن موقعه المتوسط يزيد من أهميته لاستخدامه كقواعد متحركة

للأسلحة الاستراتيجية، ويعتبر طريقا تجاريا حيويا هاما لنقل البضائع من الخليج إلى أوربا، ونقل المواد المختلفة من شرق إفريقيا إلى أوربا والعكس ، كما يعد أحد المراكز المهمة للتأثير والسيطرة على المحيط الهندي والخليج العربي مما جعله محل تنافس من الدول الكبرى للحصول على أكبر قدر من القواعد والتسهيلات.

٢. تواجد البترول على مياهه في منطقة الجرف القاري .

٣. كثرة الجزر التي يتحكم عدد منها في حركة الملاحة ومن أهم هذه الجزر (جزيرة سوقطرة – كمران – ميون – الزبير – زقر – عبد الكوري) .

٤. تحكمه في جنوب البحر الأحمر في الوقت الذي تنظر الولايات المتحدة والدول الكبرى إلى منطقة البحر الأحمر بأهمية قصوى، فالمنطقة تتناول الكتلة الاستراتيجية الممتدة بين شرق البحر المتوسط وغرب المحيط الهندي حتى الخليج العربي(٩).

٥. وقوع اليمن بين قارتي (أسيا وأفريقيا) وإطلالها على مضيق باب المندب، جعلها حلقة وصل بين القارتين، ومعبرا ظلت تجتازه الجماعات البشرية على مر العصور كما تطل اليمن على بحرين هامين هما (البحر العربي وخليج عدن والذين يجاورانها من ناحية الجنوب، والبحر الأحمر من ناحية الغرب وهما طريقان رئيسيان طالما تنافست في التحكم به الدول العظمى(١٠).

خريطة(٢) موقع اليمن الاستراتيجي

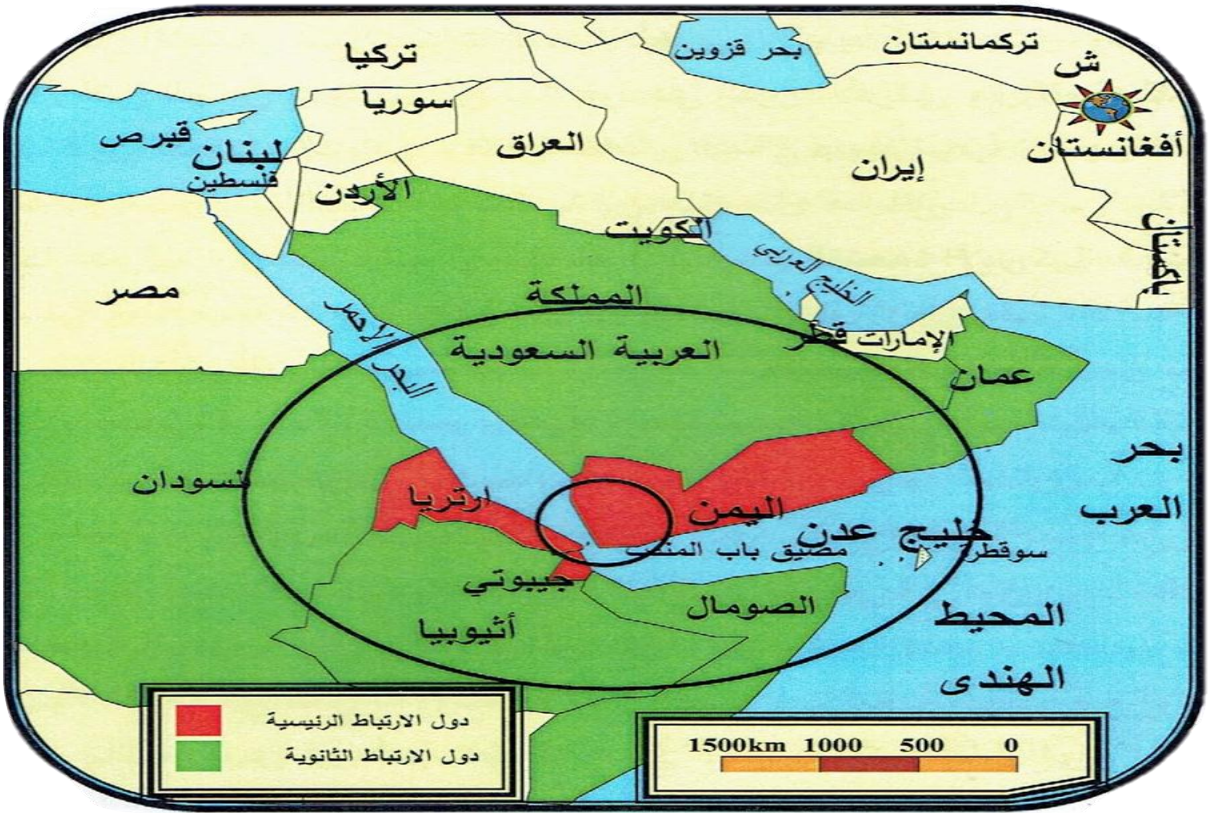

المصدر: عمر كامل ، مصدر سابق ، ص ٢٢٦.

وهذه الخصائص والمميزات من شأنها أن تكون عنصراً من عناصر قوة الدولة، إلا أن الواقع يقول غير ذلك فلم تستطع اليمن استغلال تلك الأهمية الاستراتيجية لصالح بناء الدولة وأمنها واستقرارها حتى أصبحت تلك الأهمية تأتي بنتائج عكسية على الوضع اليمني فأصبحت اليمن مطمعاً للقوى الطامحة للسيطرة والنفوذ فأصبح الموقع الاستراتيجي الذي تحظى به اليمن أحد محددات عدم الاستقرار السياسي قديما وحديثا، وأصبح ذا تأثير سلبي لعدة أسباب:

- الأهمية الاستراتيجية للموقع اليمني دفع بالقوى الخارجية الطامعة للسيطرة على اليمن ولاسيما عقب ضعف الدولة الإسلامية[١١] فقد تصارع البرتغاليون، والفرنسيون والايطاليون، والبريطانيون على الاستيلاء والسيطرة على اليمن، فقد كان الموقع الدافع لبريطانيا لاحتلال عدن، وما أعقب ذلك الاحتلال من سياسيات بريطانية أضرت بالاستقرار السياسي، وأدت إلى تقسيمه والذي كان أبرز العوامل في المراحل التالية لحالة عدم الاستقرار، بما كان للتشطير من انعكاسات على الاستقرار السياسي أذ لازالت

اليمن تعيش آثار التقسيم إلى اليوم، كما دفع الموقع الاستراتيجي لليمن الاتحاد السوفيتي (السابق)لإقامة قواعد عسكرية ونشر أسلحته الاستراتيجية خلال الحرب الباردة، والتي كانت له تبعات على الاستقرار اذ أصبحت اليمن موقعاً للصراع الدولي في تلك المرحلة بين القطبين، كما شكل عامل عدم استقرار في منطقة الجزيرة العربية.

- وقوع اليمن إلى جوار دول الخليج العربي والتي تمثل أهمية للمصالح الحيوية الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية الأمر الذي جعل اليمن يشغل مساحة هامة لدي صانع القرار الأمريكي، وخاصة بعد انتشار ظاهرة الإرهاب التي تهدد مصالح الولايات المتحدة، أصبحت اليمن ساحة حرب تشنها على تنظيم القاعدة، والمجاميع الإسلامية المتطرفة، والذي كان له الأثر البالغ على الاستقرار السياسي في الجمهورية اليمنية.
- أن التدخلات الخارجية في اليمن والهادفة لحماية مصالحها، أو السيطرة في إطار الصراع الدولي أثرت تأثيراً كبيراً على قدرة اليمن على إدارة شؤونها الداخلية وأدت إلى إضعافه. كما خلقت أجواء غير مستقرة داخل البلاد، وانعكست على جميع مجالات التنمية والاستقرار السياسي والاقتصادي، فلم تستطع اليمن الاستفادة من موقعها الهام بل انعكس عليها سلباً.
- وجود عدة عوامل أدت لإخفاق اليمن في الاستفادة من موقعها الاستراتيجي منها:

أ- انشغال الأنظمة السياسية اليمنية بالصراع السياسي فيما بينها وإهمالها البحار بما يحقق السيطرة الكاملة على مياهها وثرواتها ومثال ذلك وضع ميناء عدن، والمصفاة، بعد أن تسلمها الحكم الوطني من الاستعمار البريطاني في منتصف الستينيات، من القرن العشرين، وبعد أن كان الميناء يحتل المرتبة الرابعة عالميا من حيث الحركة التجارية صار الآن من أكثر موانى المنطقة تخلفا، وأقل حركة بسبب ضعف إدارة الحكم العامة التي ساهمت وأعاقت التنمية بكل الاتجاهات(١٢).

ب-أن الموقع البحري المميز لأي دولة لا بد له من مستوى حضاري معين اذ تتعاضد العوامل المختلفة مع بعضها لتشكل قوة الدولة (١٣) وهذا غائب عن اليمن اذ لا يوجد مستوى حضاري يمكن الاستفادة منه فاليمن تعاني من انهيار حضاري (١٤) نتيجة عدم الاستقرار السياسي داخلي ، والصراع بين القوى لذا فهي لم تحض بفترة استقرار لاستعادة قواها .

ت-غياب الاستراتيجية الاقتصادية الوطنية وضعف الإدارة ادى الى عجز اليمن ولحد الآن من استغلال الثروات السمكية وتركها نهبا لشراكات الصيد الأجنبية

ث-ضعف مقدرة اليمن البحرية من حماية مياهها الإقليمية وسواحله الطويلة مما جعل تلك الحدود و السواحلة أحد عوامل عدم الاستقرار السياسي في البلاد فكانت مقصدا للقرصنة والإرهاب مما جعل الأساطيل الأجنبية تجوب المياه الإقليمية اليمنية بحجة محاربة الإرهاب والقرصنة.

ج- يشكل موقع اليمن أداة ضبط وضغط على السياسة اليمنية، وذلك ضمن معادلة التنافس الدولي وسياسة الأمن في البحر الأحمر والمحيط الهندي، فهناك علاقة قائمة في معادلة الأمن بين اليمن وإسرائيل في البحر الأحمر، اذ يتأثر أمن ومصالح اليمن جنوب البحر مباشرة بالوجود الإسرائيلي شمالا، كما أن الملاحة الإسرائيلية في خليج العقبة وميناء ايلات تتأثر بالتحركات اليمنية في باب المندب وخليج عدن(١٥).

ومن هنا نرى بان الموقع البحري لليمن يشكل أحد محددات عدم الاستقرار السياسي في الجمهورية اليمنية لما يطلبه هذه الموقع من تفاعل وتكامل العوامل الأخرى والتي تجعل منه عاملاً من عوامل القوة والاستقرار، كالمقدرة العسكرية على حماية السواحل اليمنية الطويلة واستغلال تلك السواحل من الناحية الاقتصادية والسياحية، وتفعيل دور الموانئ وإعادة الدور التاريخي الذي كان يلعبه ميناء عدن في التجارة الدولية، وقد أخفقت السياسة اليمنية في تفعيل تلك العوامل مما جعل الموقع البحري يمثل عاملاً سلبياً على الاستقرار في البلاد بعد أن كان قديما ، احد أهم وابرز العوامل التي جعلت من اليمن بلداً مزدهرا اقتصاديا واضمحلال هذا الدور كان احد أسباب انهيار الحضارة اليمنية قديما.

كما يمثل الموقع البحري للجمهورية اليمنية اليوم احد أهم المخارج من الأزمات السياسية التي تحدث في حدودها البرية ، ان تعتمد اليمن على موانئها ومواصلاتها للاتصال بالعالم الخارجي والتبادل التجاري أذ تسيطر دولة واحدة تقريبا على المنافذ البرية لليمن ، ويجعلها تحت رحمة المملكة العربية السعودية، ولتفعيل دور السواحل والموانئ اليمنية سيحد من تلك السياسيات التي تتبعها المملكة السعودية في التأثير على القرار السياسي، كما تمكن اليمن من الارتباط بعلاقات تجارية مباشرة مع العالم الخارجي، واستيراد السلع من بلد المنشأ مباشرة ، ولكن اليمن حتى الآن ماتزال في توجهها نحو العالم الخارجي وكأنها دولة برية، أذ تشكل وارداتها التي تأتي عن طريق المنافذ البرية تمثل ما نسبته ٤٠% فضلا عن تلك السلع المهربة

عن طريق الحدود البرية والتي تبلغ أكثر من ٢٥% من إجمالي الواردات، والتي لا تخضع للرسوم الجمركية، وتشكل استنزاف لمصادر الدخل نتيجة التهرب من الجمارك(١٦).

مما سبق يتضح لنا اهمية الموقع الاستراتيجي والحيوي لليمن بالمنطقة ورغم موقعها المهم الا انها لا تستغله بصورة مثلى تمكنه من امتلاك القدرة على السيطرة لا سيما على اهم نقطة اختناق عالمية وهي مضيق باب المندب وارتباطه بخليج العقبة وقناة السويس والبحر الاحمر والجزء الجنوبي من خليج عدن .

٢ . الوحدة اليمنية واستراتيجية التقسيم .

تعد الوحدة اليمنية نقطة التحول الرئيسة في السياسة الخارجية اليمنية ومن أكثر العوامل المؤثرة في توجهاتها على المستوى الإقليمي والدولي، حيث أدت إلى تعديل في طبيعة علاقاتها الخارجية، وفتحت أفاقا جديدة للعلاقات مع الخارج، ولكنها أفرزت في نفس الوقت عددا من القيود والضغوط المعاكسة.

ان طبيعة التطورات السياسية التي شهدها اليمن عبر تاريخه السياسي الطويل بكل ما تنطوي عليه السياسية من قوى واحزاب و كيانات سياسية و مجتمعية ، قد اخذت ابعاداً مختلفة فرضتها ظروف التقسيم على مسيرة تلك القوى و دورها في اطار الحركة الوطنية . اذ كان لكل من الشمال اليمن و جنوبه نطاقه الجغرافي و حدوده ونظامه السياسي وبنيته الاقتصادية كما ان طبيعة السلطة في كلا الشطرين مختلفة عن الاخر في مجمل الخصائص السياسية والجذور الفكرية (الايديولوجية) و التطلعاته السياسية قبل ان تتهيأ الاوضاع لتحقيق وحدته الاندماجية ، وقد تأثرت الحياة السياسية في شمال اليمن كما هو الحال في جنوبه بطبيعة التوازنات الاقليمية والدولية التي افرزها الواقع الدولي و لاسيما توجهات بعض القوى الفاعلة في اقليم الخليج والجزيرة العربية وعلى تخومة خلال حقبة الحرب الباردة وما فرضته الاحداث و التحولات السياسية الكبرى التي شهدتها حقبة ما بعد الحرب الباردة من حقائق ومعطيات جديدة كانت لها ارتداداتها على الساحة السياسية في ذات المنطقة والتي تمثلت بظهور الحراك السياسي/ الاجتماعي كانت لهُ انعكاساته على الحياة السياسية(١٧).

خضع اليمن عبر تاريخه الحديث والمعاصر ، شأنه شأن بقيه البلاد العربية الى هيمنة قوى خارجية سعت الى سلب مقدراته وتشوية هويته الحضارية و الثقافية و لاسيما الدولة العثمانية وبريطانيا وما بين سيطرة تلك القوى الاستعمارية على اليمن و بين دعوات مواطنية وتطلعهم نحو مستقبلة و وحدته . استقر به الحال ان يعيش طويلاً في ظل أوضاع الانقسام الى شطرين (شمالي و جنوبي)، اذ تعود جذور الانفصال باليمن الى بداية الاحتلال البريطاني لعدن (١٨٣٩

م) اذ ساهم الاحتلال بخلق كيانين سياسيين فمع قيام ثورة ايلول (١٩٦٢م)في الشمال اليمن وقيام نظام جمهوري كانت عدن لا تزال محمية بريطانية وقيام المد الثوري بالشمال الذي ساهم بقيام ثورة تشرين الاول في الجنوب (١٩٦٣م) ضد الاحتلال البريطاني واستمرت الثورة حتى اعلان الاستقلال (١٩٦٧م) في ظل هذا الواقع شهدت الحياة السياسية لشطري اليمن ابعاداً مختلفة باختلاف بنية النظام السياسي في كل منهما وان طبيعة التطورات السياسية فيها قد القت بظلالها على مسيرة القوى والاحزاب السياسية ودورها في الحركة الوطنية ، اما بهدف التخلص من الاحتلال البريطاني بالجنوب او تقويض النظام الملكي الامامي بالشمال[١٨] اذ عاش الاخير حقبة طويلة منذُ قيام المملكة المتوكلية (١٩١٨م) في ظل سيطرة الحكم الامامي الذي تميز بطابعه التسلطي وانطلاقاً من طبيعة تكوين هذا النظام لم يسمح رسمياً بقيام أي نشاط سياسي معارض اما جنوب اليمن ، فالأمر لا يختلف كثيراً عن شماله وان كانت الظروف و التطورات السياسية في الشمال قد تختلف في بعض الخصائص عن الجنوب فالأخير كان تحت السيطرة البريطانية و تُمثله حكومة محلية تابعة للتاج البريطاني ، وقد عملت السلطات البريطانية على تنشيط الحركة السياسية والتي اغلبها كانت تخدم التاج البريطاني في عدن ، فعندما اقترب الاحتلال البريطاني من الجلاء عن جنوب اليمن، وزوال أبرز عوامل التشطير المتمثل بوجود الاحتلال البريطاني وبدا للجميع بان الوحدة اليمنية أوشكت على التحقق ، انتقل الصراع السياسي من مناهضة الاستعمار البريطاني وحكم الإمامة الى الصراع على السلطة داخل النظام الجمهوري لكل من شطري اليمن وبشكل انقلابات عسكرية تدعمها قوى خارجية [١٩] قد عارضت المملكة لقيام الوحدة اذ تقدم الملك فيصل ابن عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية وقتها بطلب من (هارولد ولسون) في مارس من عام ١٩٦٧م محاولا إقناعه بالعدول عن قراره بالانسحاب من جنوب اليمن، محذرا بأنه إذا تم الانسحاب البريطاني من عدن سيكون النظام الجديد من الحركات المتطرفة، وسيتمكن الشيوعيون من السيطرة على شبة الجزيرة العربية [٢٠].

ومع اقتراب موعد إعلان الوحدة بين الشطرين ارتفعت موجة التحرشات السعودية في الحدود اليمنية المتاخمة، واحتلت مواقع حدودية في حضرموت لتوجه رسالة إلى القيادة السياسية في الشطرين فيما يتعلق بقضية الحدود، وحاولت الدخول في حرب مع اليمن لتحول دون إعلان الوحدة، وخلق واقع سياسي جديد يمكنها من السيطرة مره أخرى وتحقيق أهدافها، فقرر الرئيس صالح إرسال مبعوث (الشيخ عبدا لله بن حسين الأحمر) يحمل رسالة فحواها إما الانسحاب أو أن الموقف سيتطور ، وكان السياسيين في السعودية حين ذاك مقسومين بين رأيين **الأول** : يرى بوجوب منع قيام الوحدة اليمنية بأي ثمن ، اما **الرأي الثاني** : فكان يرى بان الوحدة سوف تنهار

من الداخل، إلا إن الملك فهد أمر بسحب القوات من الأراضي التي احتلتها وعبر عن تأييده للوحدة ، إلا أن القيادة السياسية اليمنية لم تقتنع بهذا التصريح ليقينها منذ وقت سابق لإعلان الوحدة بأن السعودية لا ترغب في توحيد اليمن، وأن لديها مخاوف أمنية لأسباب تاريخية وسياسية فقرر الرئيس صالح زيارة السعودية لطمأنتها، والتقاء بالملك في حفر الباطن ووضح له بان قضيه الحدود لن تحل إلا بعد الوحدة ، وكان الرئيس صالح قد زار واشنطن في الثاني من يناير عام ١٩٩٠م [٢١] والتقى بالرئيس الأمريكي جورج بوش وحصل على تأييد الولايات المتحدة الأمريكية للوحدة اليمنية. وعند قيام الوحدة (٢٢ مايو ١٩٩٠م) كان ايذاناً بدخولها مرحلة جديدة انعكست على طبيعة علاقاتها الداخلية والاقليمية والدولية فقيام الوحدة وانتقال اليمن من طور التشطير ونظام الحكم الشمولي بكل ما فيه الى طور الوحدة التي احدثت انفراجاً في الحياة السياسية و انقلاب في نمط الحياة الاقتصادية ، وبعد إعلان الوحدة اليمنية استجدت ظروف على الساحة السياسية الإقليمية بغزو العراق للكويت، وتباينت المواقف السياسية الداخلية اليمنية تجاه ألازمة ما بين مؤيد ومعارض حيث ابدى حزب الرئيس صالح (المؤتمر الشعبي العام) تعاطفه مع العراق بينما كان الحزب الاشتراكي غير واضح في موقفه ، فعلى الرغم من أن المملكة السعودية قد أبدت ظاهريا تأييدها للوحدة إلا أن حرب الخليج الثانية، والموقف اليمني إزائها قد أعطاها مبرر للعودة إلى الساحة السياسية اليمنية في محاولة تحقيق ما لم تحققه من قبل وهو إيقاف مشروع الوحدة اليمنية، وبعد أن ظهرت التناقضات السياسية بين شركاء العمل السياسي والتي خلقت مناخ مناسب للتدخل السعودي فحركت وسائل نفوذها ومارست ضغوطات اقتصادية، وحركت كوامن الصراع بين القوى السياسية، والذي وصل في نهاية الأمر إلى صراع مسلح انتهاء لصالح الوحدة ،وعلى الرغم من ذلك فأن السعودية لم تتوقف من استخدام جميع الوسائل لإضعاف الموقف اليمني تحسبا لمواجهات أو مفاوضات تتعلق بقضية الحدود التي لم تكن قد حلت بعد ولم تتوقف التحركات السعودية التي تهدف إلى إجهاض الوحدة والإخلال بالاستقرار في اليمن إلا بعد توقيع اتفاقية الحدود في جدة عام ٢٠٠٠م .

ولكن عادت الأزمة من جديد على اثر الحرب السادسة في صعده نتيجة التقارب اليمني مع كل من (ليبيا – وقطر) في ١٩٩٤م ، وقد تمثل الدور الايراني بالتأييد للوحدة اليمنية، ومن ثم دعم اليمن في حرب الانفصال كانت قد قرأت المشهد السياسي اليمني، وعلاقته بمحيطه الإقليمي الرافض للوحدة فسعت منذ وقت مبكر للإعلان عن تأييدها للوحدة وهي تعي بان ذلك سيرفض من قبل القوى الإقليمية الأخرى وخاصة المملكة العربية السعودية، كما نحت دول عربية خليجية نفس المنحى .

اذ أيدت دولة قطر الوحدة اليمنية، ودعمت اليمن في حرب الانفصال لرغبتها في خلق توازن في المنطقة يخفف من الضغوط السعودية والنفوذ التي تمارسه على الدول الخليجية إلا أن مسار الأحداث ومن خلال التحالف الأمريكي اليمني فيما بعد على الإرهاب وحساسية وخطورة التوتر في العلاقات اليمنية السعودية على الاستقرار الداخلي في اليمن مكن المملكة العربية السعودية من العودة لممارسة نفوذها في اليمن، وخاصة بعد إنهاء ملف الحدود بين البلدين، واحتدام الصراع السياسي الداخلي بين القوى السياسية ان التحالف اليمني السعودي أمر ضروري لإدارة الصراع الداخلي، لتمتعها بنفوذ على المستوى السياسي والاجتماعي داخل اليمن، فلم يكن هناك أي مقارنة بين الاحتفاظ بعلاقات يمنية إيرانية مقابل توتر العلاقات بين اليمن والسعودية لاعتبارات جغرافية وتاريخية وقدرة السعودية على التأثير في مجريات الأمور داخل اليمن، كما أن اليمن ترتبط بعلاقات اقتصادية مصيرية مع المملكة لا يمكن التضحية بها في مقابل أي علاقات اقتصادية أخرى مع إيران أو دولة قطر فضلا عن العلاقات اليمنية الأمريكية التي تمر تاريخيا عبر الرياض.

وفي عام ٢٠٠٤ أخذت السياسة الخارجية اليمنية تنحاز إلى المواقف الإقليمية المعادية لإيران وتراجع دعمها للمقاومة العربية في (فلسطين – ولبنان) اذ تحرك انصار الزيدية في صعده في حربهم الأولى ضد النظام السياسي والذي كان يدعم من قبل ايران .

لم يكن النظام السياسي يوظف العلاقات والتوجهات الخارجية في إطار السياسية الخارجية فحسب، بل يأتي الوضع الداخلي في مقدمة حسابات النظام، اذ برزت صراعات حادة بين النظام السياسي ومعارضيه على السلطة وخاصة بعد عام ٢٠٠٣م بعد أخر انتخابات برلمانية خاضتها البلاد اذ استطاع الحزب الحاكم (حزب الرئيس) أن يقلص دور القوى المعارضة وخاصة الإخوان المسلمين (حزب تجمع اليمن للإصلاح) مما دفع المعارضة من جميع الأطياف السياسية للتكتل تحت مظلة واحدة (أحزاب اللقاء المشترك) والتي أجمعت لأول مره على ترشيح شخص واحد يمثل هذه الأحزاب في الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٦م.

و ظهرت أزمة حادة بعد الانتخابات نتيجة قدرة الحزب الحاكم على إقصاء جميع القوى مستخدما مقدرات الدولة في ذلك، وبدأت جميع القوى السياسية في اللعب بجميع الأوراق بما فيها حرب صعدة ضد الحوثيين، واندفع النظام السياسي لتوظيف الحرب في السياسية الخارجية ومحاولة جر السعودية في مواجه الخصوم الداخليين عن طريق التصريح بان إيران تدعم الحركة الحوثية شمال اليمن(٢٢).

والذي دعا إلى فك الارتباط بين الشمال والجنوب وكان قبل هذا يوقع اتفاقية مع الرئيس السابق على ناصر محمد تشدد على معالجة الأزمة السياسية في إطار الوحدة، فخلال الحرب في صعدة لوحت المملكة بالورقة الجنوبية وتأييد القيادات الجنوبية بالدعوة لفك الارتباط، وهو ما دفع القيادة اليمنية للتقارب مع كل من قطر وليبيا للحصول على الدعم لمواجه السياسية السعودية من جهة وحل القضية في صعدة من جهة أخرى.

ورفضت قيادات الشطر الجنوبي وقتها الإغراءات السعودية، ونرى بان الرفض من قبل القيادات السياسية في الجنوب يرجع إلى أن خيار الوحدة هو الحل الوحيد لاستقرار اليمن، والعدول عن هذا الخيار لن يحقق الاستقرار السياسي وسيظل الصراع مستمر، إضافة إلى أن الرصيد السعودي الحافل بالمؤامرة ضد اليمن بشطريه كان في ذلك الحين لايزال ماثلا في عقلية صانع القرار اليمني وفي العقل الجمعي للشعب اليمني ومن الصعب القبول بهذا الخيار.

إلا أن ذلك الخيار عاد ليكون احد الخيارات التي لجأ إليها قادة الحزب الاشتراكي فيما بعد عند اشتداد الخلافات السياسية الداخلية بين الحزبين الحاكمين، وأصبح خيار الانفصال هو الخيار الأمثل في حسابات الحزب الاشتراكي، فبادر أعضاء الحزب بتحركات دبلوماسية بعد توقيع وثيقة العهد والاتفاق بزيارة المملكة العربية السعودية ودول خليجية أخرى، بهدف الحصول على الدعم لمشروع الانفصال، وحينها سارعت المملكة بقبول العرض وقدمت مليارات الدولارات في سبيل تحقيق أهدافها والذي أتى هذه المرة بطلب يمني وتحركات دبلوماسية يمنية.

وبعد أن انفجر الوضع العسكري بين الحزبين الحاكمين، قامت المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي باستثناء دولة قطر، بتحركات دبلوماسية بهدف تدويل القضية اليمنية، واستطاعت أن تدفع مجلس الأمن لإصدار قرار بوقف إطلاق النار تمهيدا لحل القضية بالطرق السلمية، وفك الارتباط، كون الوحدة على حد تصريحات المسئولين الخليجيين لا تأتي بالقوة [٢٣].

ولم تحدث أي متغيرات في الدبلوماسية السعودية تجاه اليمن، إلا بعد أن استجدت عدة متغيرات على الساحة الإقليمية والدولية، مثل الحرب على الإرهاب، واحتلال الولايات المتحدة للعراق، وتوسع النفوذ الايراني بالمنطقة مما اثر على الموقف السعودي تجاه اليمن، اذ كرست المملكة نشاطها، وعلاقاتها الدبلوماسية في حصول اليمن على دعم اقتصادي دولي لمواجهه الأزمات والتحديات الاقتصادية، وكانت المملكة العربية السعودية اكبر المانحين، واستضافت مؤتمر للمانحين الدوليين أواخر شهر فبراير ٢٠١٢م والذي شارك فيه ممثلون عن دول مجلس

التعاون الخليجي، والاتحاد الأوربي، والولايات المتحدة الأمريكية وعدد من المنظمات الدولية[٢٤].

المبحث الثاني : الأزمات الإقليمية وتأثيرها على الاستقرار في اليمن.

تعد منطقة الشرق الأوسط والوطن العربي بالتحديد محور التفاعلات والصراعات الدولية والإقليمية في فترة ما بعد أحداث الحادي عشر من ايلول، أذ اعتبر العالم الإسلامي وخاصة العالم العربي الطرف الثاني في هذه الصراع، ولهذا تركز وتمحور الصراع الدولي والإقليمي في المنطقة العربية التي شهدت أحداث كبرى بعد الحادي عشر من ايلول، وكان احتلال العراق من قبل القوات الأمريكية أهم تلك الأحداث ومحور التفاعلات الدولية والإقليمية ، أذ كان لذلك الاحتلال تبعات ومضاعفات على الاستقرار في المنطقة العربية برمتها ، كما هو الحال في أزمة الخليج الثانية، فنتيجة ذلك الاحتلال تغيرت موازين القوى في المنطقة واصبحت اكثر خطورة من ذي قبل بسبب تفجر العنف في كل الاتجاهات وتمدد التهديدات خارج بؤر التوتر والهشاشة التي طالت معظم الدول العربية ، واشتد الصراع بين القوى الإقليمية وحدث فراغ جراء غياب العراق كقوة إقليمية فاعلة في المعادلة السياسية في المنطقة العربية والخليج خصوصاً بعد تسريح الجيش العراقي والمؤسسات الامنية ، وفي خضم تلك الصراعات الإقليمية فإن اليمن كان احد الساحات التي دارت وتدور فيها رحى تلك الصراعات.

ان اهم المكونات الرئيسة لعدم استقرار امن البيئة الاستراتيجية لمنطقة الخليج العربي هي :

- عدم التوازن في القوى الاقليمية بالمنطقة .
- تداخل الادوار الفاعلة الاقليمية والدولية والتناقض بينهما مما يزيد من تصعيد الوضع الامني .
- تصادم الاطماع وتداخلها .

ومن اهم الازمات الاقليمية التي اثرت على اليمن :

١ــ <u>الاحتلال الامريكي للعراق وتداعياته</u>

شهدت منطقة الخليج العربي تحولات كبيرة منذُ بداية الاحتلال الامريكي للعراق عام (٢٠٠٣) وحتى الآن وهي تحولات تفوق في حجمها وتأثيرها مجمل ما شهدته المنطقة عبر تاريخها الطويل ، وعلى الرغم من كل التحديات التي واجهت أمن المنطقة برمتها و امن الشرق الاوسط أذ كانت أغلبها بدوافع خارجية وأخرى كانت نتيجة سوء في سياسات الحكومات ونتيجة سوء

تصرفها أتجاه الحركات والاحتجاجات وكل ذلك نتيجة الاوضاع غير المستقرة اذ مرت المنطقة بعده صراعات على مر تاريخها منها الحرب العراقية الايرانية ومروراً بدخول العراق الى الكويت والموقف اليمني من الغزو العراقي للكويت والذي فهم إقليميا ودوليا على انه مساند للعراق حيث أدى ذلك الموقف إلى اتخاذ الدول المجاورة لليمن إجراءات انتقامية كان أبرزها طرد قرابة مليون مغترب من المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى. [٢٥]وفقدت اليمن حينها مئات الملايين من الدولارات التي كانت تضح على شكل تحويلات للمغتربين أو على شكل قروض ومساعدات. وفي نفس الوقت تحمل اليمن عبء إعالة العائدين. وكانت النتيجة هي انهيار الاقتصاد الوطني وتدهور الأحوال المعيشية للمواطنين بشكل غير مسبوق وحدوث قفزات غير طبيعية في معدلات البطالة والتضخم. كما أن الموقف اليمني قد أوغر صدور بعض الدول المجاورة وغير المجاورة فشرعت بالعمل ضد الوحدة اليمنية وبعدها الازمة الاقتصادية التي تعرض لها العراق والتي استمرت لسنوات طويلة و اخيراً تغير النظام العراقي ودخول الاحتلال الامريكي للعراق والتي صاحبها بسنوات حدوث ما يسمى بالربيع العربي والذي اجتاح اغلب دول الوطن العربي بدءاً بتونس ومصر وليبيا واليمن والبحرين والاردن ومحتمل جميع الدول وان ما حدث بالسودان وانفصال جنوبه ما هو الا بداية لتقسيم كافة الدول العربية ولكن بصورة تدريجية وتحت مسميات حق تقرير المصير، هناك من يخالف تسمية الربيع العربي بكونه ربيع اسرائيلي لكونه يهدف لتمزيق اواصر الشعب الواحد وهذا لان الشعب العربي الذي يطالب بحرية المصير والديمقراطية بالحقيقة لم يصل الى المفهوم الدقيق للديمقراطية وتأكيدا على ذلك الاخفاق المستمر للشعب باختيار ممثليهم بعد تغير الانظمة الحاكمة التي كانت تحكم بسلطوية وانفراد ، وكأن المشكلة الحقيقية لم تكمن بالحكم المتنفذ الاوحد بل بالشعب العربي نفسه الذي أساءه استخدام الديمقراطية التي طالب بها الشعب فقام بأعمال سلب ونهب وقتل وتخريب وتكفير، فما حدث بالعراق كان إيذانا بسقوط رؤساء عده منهم الاطاحة بنظام علي عبدالله صالح ، الذي دفع الحراك الجنوبي بحق الانفصال مما يشير لتجزئه اشلاء الوطن العربي فالأزمة العراقية نقطة تحول فيما يتعلق بارتباطات قضايا الشرق الأوسط كما شكلت تحولا في دور الفاعلين بالمنطقة وبروز المملكة العربية السعودية وايران كقوى مؤثرة ليبدأ تطور جديد في مسار العلاقات الإيرانية السعودية، والقائم في الأساس على صراع سياسي تحت عباءات دينية

استطاعت إيران من خلال استغلال الضعف في العلاقات العربية، وغياب استراتيجية للأمن القومي العربي ، أن تسخر العامل الديني المذهبي في إدارة صراعها، ومد نفوذها في المنطقة العربية ،واستطاعت أن تكسب الحركات المسلحة في لبنان وفلسطين (حركة حماس – حزب الله) في مواجهه إسرائيل، والسياسات الأمريكية الداعمة لها، والذي لقي مواجهه من المملكة العربية السعودية والدول العربية الحليفة (دول الاعتدال) وتوسع نطاق تلك الصراعات بين القوى الإقليمية الباحثة عن النفوذ (المملكة السعودية وإيران) ليصل إلى اليمن عن طريق تشجيع ودعم الزيدية في منطقة صعدة شمال اليمن. (٢٦)

وللوصول إلى تأثير انبعاث الصراع المذهبي بعد سقوط بغداد تحت الاحتلال الأمريكي، وسيطرة الشيعة على مقاليد الحكم، واحتدام الصراع السعودي الإيراني في المنطقة وتأثير ذلك الصراع على الاستقرار في اليمن .

٢ . ثورات الربيع العربي واثرها على الساحة اليمنية

إن مجمل ما حدث وما يحدث الآن من تفاعلات وتطورات، منذ موجة الثورات العربية، ينبئ بحتمية تداعي النظام العربي الذي تأسس في أعقاب الحرب العالمية الثانية نتيجة لتداعي أنظمة حكم مستبدة وفاسدة أسقطتها إرادة الشعوب، لكن أي بديل سيفرض نفسه بعد أن تستقر الأوضاع في الوطن العربي سيبقى أمره محكومًا بما ستؤول إليه تلك الموجة، الثورية، بانتصاراتها وتعثراتها بل وانتكاساتها، كما ينبئ بحتمية تغير هيكلية النظام الإقليمي للشرق الأوسط وأدوار القوى الثلاث الكبرى الفاعلة بالمنطقة :(إيران وتركيا وإسرائيل) التي تشكل الآن قلب أو محور هذا النظام، وخرائط التحالفات والصراعات التي تربط بين هذه القوى والدول العربية، وكذلك أنماط العلاقات والتفاعلات المحتملة بين النظام العربي الجديد. الأمر الذي لاشك فيه أن الثورات التي تفجرت في بعض الدول العربية كانت وليدة تفاعلات تراكمت على مدى سنوات طويلة شهدت تفاقم الكثير من الأزمات والكثير من إخفاقات النظم الحاكمة سواء على مستوى إدارة السياسة والحكم في الداخل وعلى الأخص أزمات تفشِّي سياسات الاستبداد وسيطرة الحكم الاوحد السلطوي ، وما حدث من احتكار للثروة والسلطة واتساع هائل للفجوة بين الأغنياء والفقراء، وضياع الحلم الوطني وغياب الولاء والدافعية للوعي بالوطن واحتياجاته، أو على مستوى إدارة الحكم لعلاقاته العربية والإقليمية والدولية، لكن إلى جانب هذه الحقيقة تكمن حقيقة أخرى هي أن أطرافًا إقليمية وأخرى دولية إن لم تكن طرفًا مباشرًا في تفجير بعض تلك الثورات

والانتفاضات، فإنها كانت طرفًا مباشرًا في تفعيل مجرى تطور تلك الثورات سواء باتجاه الاحتواء وضبط المسار أو حتى منع التطور أو باتجاه تفعيل التطورات والوصول بها على النحو الذي آلت إليه. (٢٧)

ربما تكون بعض القوى الإقليمية والدولية قد فوجئت باندلاع تلك الثورات، لكنها كانت قريبة أكثر مما هو متصور ليس فقط في عملية التحكم وإدارة تطور بعض الثورات، ولكن أيضًا في تهيئة الظروف لتفجر بعضها من خلال ما حدث من تغلغل لهذه القوى على مدى سنوات طويلة في الشؤون الداخلية لبعض الدول وهو التغلغل والتدخل اللذان انحرفا كثيرًا بالأداء الوطني لبعض النظم الحاكمة، ومكّن تلك القوى من امتلاك أدوات التخريب الداخلي السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والأمني على النحو الذي تحدث عنه (عاموس يادلين)، رئيس الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية في أكتوبر ٢٠١٠، من أن إسرائيل قامت بأدوار شديدة الأهمية والخطورة داخل مصر منذ عام ١٩٧٩ (عام توقيع معاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية) للدرجة التي سوف تحول دون تمكين أي رئيس مصري جديد يأتي لمصر بعد حسني مبارك من أن يقوم بأي عملية نهوض لهذا البلد. ولم يتجاهل تعمد الإشارة إلى دور إسرائيل في إشعال الفتن الطائفية الواحدة تلو الأخرى داخل مصر على مدى تلك السنوات. أما ما جاء على لسان(آفي ديختر)، رئيس الشاباك الإسرائيلي (الأمن الداخلي) الأسبق في عام ٢٠٠٨ من أن النفوذ الإسرائيلي قوي في مصر للدرجة التي تجعل قرار الخلافة السياسية بعد حسني مبارك ليس محض مسألة داخلية مصرية بل سيكون لكل من إسرائيل والولايات المتحدة دور في ذلك، وأن إسرائيل لن تسمح بمجيء رئيس لمصر بعد مبارك لا يعلن التزامه المسبق بمعاهدة السلام مع إسرائيل، وأنها تدعم مجيء جمال مبارك رئيسًا لمصر، لأنه ملتزم بمعاهدة السلام، لكن الأخطر هو ما قاله عن أدوات التغلغل والسيطرة الإسرائيلية على مقاليد القرار السياسي في مصر، حيث أوضح أن هذا النفوذ القوي لإسرائيل داخل مصر يعتمد على ركيزتين: الأولى هي شركاء إسرائيل من رجال الأعمال المصريين، والثانية أصدقاء إسرائيل على هذا النحو وقف الإيرانيون في بداية الأحداث داعمين، ولو معنويًا، ثورة تونس ومصر والبحرين واليمن، لكن الأمر اختلف كثيرًا بالنسبة للموقف من الثورة السورية للدرجة التي وجدت إيران نفسها على صدام كامل مع الموقفين التركي والإسرائيلي. لم يكتف الإيرانيون بإعلان فرحتهم ودعمهم للثورة في مصر بل إنهم اتهموا الأمريكيين بالتآمر على الثورة المصرية بدعمهم لنظام مبارك، لكن الدعم الإيراني للأحداث والاضطرابات التي شهدتها

البحرين وصل إلى ذروته المعنوية والسياسية والإعلامية لدرجة وصف تدخل قوات درع الجزيرة التابعة لمجلس التعاون الخليجي في أحداث البحرين بأنه "احتلال سعودي"، غير أن الدعم الإيراني للنظام الحاكم في سوريا تجاوز تلك الأنواع من الدعم إلى دعم مادي هائل سواء كان إيرانيًا مباشرًا أم غير مباشر عبر العراق، فضلا عن اتهامات أمريكية وغربية واتهامات من المعارضة السورية بتقديم إيران دعم عسكري للنظام السوري، بل والتورط في القتال ضد الثوار في سوريا، الأمر كان مختلفًا بالنسبة لكل من إسرائيل وتركيا؛ فالقلق الإسرائيلي من تطورات الثورة في مصر كان هائلًا بحكم العلاقة مع نظام حسني مبارك والمصالح التي ربطت هذا النظام بالدولة العبرية. كان الخوف الإسرائيلي مزدوجًا، الأول خوف على سقوط حليف كان يعول على صموده كثيرًا أمام الثورة وتحول هذا التعويل على عدم السقوط إلى ذعر عقب سقوطه، والثاني، التخوف من تداعيات هذا السقوط على مستقبل العلاقة مع مصر لدرجة أوقعت إسرائيل في شرك العداء للتحول الديمقراطي والموقف من الديمقراطية في الدول العربية، وبشكل عام سيطرت ثلاثة اتجاهات على الموقف الإسرائيلي من الثورة المصرية وغيرها من الثورات العربية . (٢٨)

الأول: يعتقد بوجود مخاطر حقيقية على الأمن القومي الإسرائيلي جراء الثورة في مصر.

الثاني: أنه لا شيء جوهري سيتغير، وتكون له تداعيات على إسرائيل وأن الأمور ستمضي وفقًا للتقديرات الإسرائيلية الموضوعة.

الثالث: وجود بعض المخاطر على إسرائيل، ولكن يستبعد أن تظهر آثاره على المدى القريب.

لكن الاتجاه الذى كانت ومازالت له الغلبة في إسرائيل أن الثورات العربية عمومًا والمصرية خصوصًا ستكون لها تداعيات أمنية واستراتيجية على إسرائيل بعضها سيكون في المدى القصير، بينما ستظهر آثار بعضها الآخر على المدى البعيد. وبدافع من هذا الإدراك قامت إسرائيل، ومازالت تقوم بأدوار هدفها محاصرة أي خطر قد ينتج عن الثورة المصرية وغيرها من الثورات العربية، وخاصة الثورة في سوريا على الأمن الإسرائيلي ومشروع السلام الإسرائيلي الذي فرض نفسه على إدارة الصراع العربي الإسرائيلي، ابتداء من معاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية عام ١٩٧٩ وبعدها معاهدة وادي عربة مع الأردن واتفاق أوسلو مع السلطة الفلسطينية، وهو سلام يحول دون تحقيق السلام العادل ويمكن إسرائيل من توسيع

الاستيطان وتهويد كل ما تريده من أرض فلسطين وجعل الأمن الإسرائيلي العامل الحاكم لأي اتفاق سلام مع أي طرف عربي. لم تسقط الثورات نظم الاستبداد والفساد فقط لكنها أسقطت أيضًا المحاور التي أسستها" :محور الاعتدال" و"محور الممانعة"، ووضعت نهاية لحالة الاستقطاب التي نتجت عن تلك المحاور، لكن بقاء النظام العربي على ما هو عليه حال دون قدرته على أن يتكيف مع الواقع الجديد الذي فرضته الثورات العربية وخاصة مطالب ديمقراطية النظام وشعبيته وإكسابه الفعالية المطلوبة. فالنظام مازال يرزح تحت هيمنة نظم الحكم العربية التي استطاعت أن تكون بمنأى، حتى الآن، عن التداعيات المباشرة للثورات العربية وخاصة دول الخليج، التي أصبحت لها اليد الطولى في قيادة النظام ورفض أنماط تحالفاتها على النظام. كما أن المتغيرات التي حدثت في الآونة الأخيرة ودخول قوى خارجية على خط اللعبة السياسية (إيران) وليبيا قبل الثورة مكنت بعض القبائل من الحصول على الدعم ، ولجأت القبائل التي عاشت لفترة طويلة في حالة تحالف مع النظام السعودي إلى البحث عن مصادر دعم أخرى في مواجهه نفوذ سلطة الدولة بزعامة الرئيس على عبدالله صالح[٢٩] .

كان أهم تلك التحركات للبحث عن مصدر دعم خارجي تحرك الشيخ حسين عبدالله حسين الأحمر باتجاه معمر القذافي للحصول على دعم لتشكيل حزب سياسي، والذي دفع السعودية للمسارعة لاحتواء الشيخ الطامح وتقديم الدعم المالي له في مواجهه المد الحوثي القادم من صعده ، وأتى ذلك بعد التصريح الرسمي من الحكومة اليمنية بتورط معمر القذافي في دعم الحركة الحوثية .

٣ علاقة اليمن بصراع توازن القوى الايراني – السعودي

ظهرت صراعات طائفية في كل من سوريا والعراق والبحرين واليمن ، ولبنان صراعها مستمر ومصر رغم انها محدودة بسبب الدعم السعودي للإخوان في مصر .

ويعد الصراع المذهبي باليمن المتغير المستقل في الجبهة الخلفية لمنطقة الخليج جنوب المملكة العربية السعودية داخل البيئة المحلية لليمن، خاصاً الصراع بين الحوثيين الذين ينتمون الى الطائفة الزيدية والحكومة والقبائل الموالية لها من السنُة ، وقد تدخلت ايران في الازمة اليمنية بصورة ملفته للنظر : والتساؤل الذي يطرح نفسه : ماهي دوافع الاهتمام الايراني باليمن وماهي الامكانيات الاستراتيجية والامنية التي يمكن ان يقدمها اليمن الامن والمستقر لأمن الخليج برمته والسعودية بشكل خاص ؟ ويمكن ان نجيب على هذا التساؤل بان اليمن يتميز بثقل الاستراتيجي

الاقليمي اكثر مما يبدو انه بلد ضعيف مزقته الانقسامات المذهبية القومية والحروب والفقر ومن هذه الخاصيات ما يأتي :

- الثقل الديموغرافي جنوب الجزيرة والمفتوح على البحر الاحمر وبحر العرب اذ يتعدى عدد سكانه ، سكان المملكة العربية السعودية
- توفر احتياطي نفطي بالمنطقة والتي يمكن ان توجه عائداتها نحو اعادة بناء الجيش اليمني وتحديث قدراته العسكرية بشكل يجعله قوة عسكرية لها ثقل في الميزان الاستراتيجي الا ان هذه الاجراءات تواجه صعوبات جراء عدم الاستقرار الداخلي وتصعيد حدة التهديدات الانفصالية في الجنوب وخاصاً بعد تنحية الرئيس علي عبد الله الصالح عام ٢٠١١م .
- انتشار الديموغرافي اليمني عبر دول مجلس التعاون الخليجي خاصة السعودية كجالية يمتهنون التجارة والاعمال الحرة وقد اندمجوا مع هذه المجتمعات .
- يشكل اليمن مصدر تهديد في حال انفصال الشمال عن الجنوب لان التمزق القبلي وتفكك البنية السوسيولوجية للمجتمع اليمني والمنطقة [٣٠].

أدت التطورات التي شهدتها اليمن إلى لفت أنظار صانع القرار السياسي في طهران والتي كانت تعاني من ضغوطات مع محيطها الإقليمي مع دول الخليج العربي وخاصة المملكة العربية السعودية التي تمثل المنافس للنفوذ الإيراني وتدار المنافسة بينهما من خلال توظيف سياسي للدين من كلا الطرفين .

تلك العلاقة بين إيران ودول الخليج إضافة إلى العلاقة المتوترة بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية شكلت بيئة ضاغطة على إيران مما دفعها إلى تشكيل شبكة من الروابط والتحالفات الإقليمية في المحيط السياسي والجغرافي بغرض امتلاك المزيد من القدرات في مواجهه التهديدات التي تتعرض لها، وبالتالي زيادة فرصها في تعزيز مكانتها الإقليمية وحماية مصالحها الاستراتيجية [٣١] وتجسيدا لهذه الإرادة فقد كانت إيران أول الدول التي بادرت بالإعلان عن تأييدها للوحدة اليمنية، وتنامت العلاقات السياسية، والتجارية، والثقافية بين اليمن وإيران وتوافقت مصالح البلدين في كسر الطوق التي فرض عليهما من قبل القوى الإقليمية .

المبحث الثالث : الدور الإقليمي للمملكة العربية السعودية

على الرغم من الخلاف المذهبي بين اليمن، والسعودية إلا أن هذه العامل لم يكن هو العامل الحاسم والمؤثر على العلاقات بين البلدين، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب:

السبب الأول : أن المذهب الزيدية لم يكن له طموح توسعي بكون الأئمة الزيود قد قضوا أكثر من ١١٠٠ عام في محاولة تثبت نظام حكمهم دون جدوى، فلم يستطيعوا السيطرة على جميع مناطق اليمن في أي حقبة من حقب التاريخ، ولهذا فان قدرة المذهب الزيدية على التأثير الخارجي شبه معدوم.

السبب الثاني : أن المذهب الشيعي يمثل أقلية في البلدين ولهذا من الصعب أن تعمل الأقلية على التأثير على الأغلبية على أسس مذهبية فالمذهب الزيدي (الحاكم) في اليمن يمثل أقلية تصل إلى حوالي ٣٤% ومن هنا لا يمكن أن تلعب اليمن دورا سياسيا في السعودية على أساس مذهبي ويكون العكس بالنسبة للسعودية التي تحكمها أغلبية سنية . ولهذا نجد بان المذهب الزيدي لم يتحرك تجاه السعودية بدوافع سياسية داخلية ولكنة فعل ذلك بدوافع سياسية خارجية كما حصل في الحرب الأخيرة بين السعودية و الحوثيين بدعم إيراني .

السبب الثالث : إن أتباع المذهب الزيدية في المرتفعات الشمالية كان لهم أهداف اقتصادية أكثر من أن تكون عقائدية أو مذهبية، حيث كانت تحصل القبائل على دعم من ألائمه وأستوعبهم في الجيش الرسمي والبراني ، وما يدعم هذه الاتجاه هو قدرة السعودية على شراء الولاءات القبلية في المناطق الزيدية المؤثرة في الحكم والسياسية في اليمن

وتضاءل دور العامل المذهبي بعد قيام الثورة، حيث تحول الصراع من الصراع المذهبي إلى صراع ذات أبعاد سياسية، وأمنية حيث رأت السعودية أن النظام الجمهوري يمثل خطرا عليها كونها تنتهج نظام ملكيا وراثيا، وفضلت دعم النظام الملكي الزيدي على النظام الجمهوري والذي كان معظمهم ممن فجروا الثورة من أتباع الاتجاه اليساري وأتباع المذهب الشافعي .

وتحددت الاهداف الجيوستراتيجية التي اتبعتها السعودية في اليمن كالاتي :

١. أن تسعى الرياض إلى منع أي نوع من أنواع الوحدة اليمنية حيث إن اتحاد اليمن سوف يشكل خطرا على الهيمنة السعودية على شبة الجزيرة العربية، وسوف يكون لها مطالب تحررية وتاريخية [٣٢] ترجع إلى حرب عام ١٩٣٤م .
٢. منع القوى الخارجية من تكوين أي قواعد للنفوذ في اليمن، كما كان لها دوافعها السياسية والأمنية [٣٣] منذ ثورة ٢٦سبتتمر عام ١٩٦٢م، اتخذت السعودية موقف معادي من الوحدة اليمنية عام ١٩٩٠م للأسباب ذاتها فقد مكثت ثلاثة عقود من الزمان وهي تحول دون أي

تقدم نحو الوحدة على الرغم من مساعي كل الأنظمة السياسية اليمنيـــة فـــي الشـــطرين لتحقيقها.

٣. على الرغم من فتور العلاقة بين اليمن والسعودية والرغبة السعودية في لعب دور لفك الارتباط الذي تدعو إلية معارضة الخارج، ويحركه الحراك الجنوبي في الداخل، إلا أن قدرة المملكة السعودية في هذا الجانب كانت محدودة، كون الرأي العام الدولي يؤيد استقرار اليمن ووحدته ليس لنجاح الدبلوماسية اليمنية في هذه الصدد، ولكن مدفوعاً بمخاوف عميقة لدي المجتمع الدولي، تتعلق بأمن دول النفط، والبحر الأحمر، والمحيط الهندي، فلم يكن لنجاح الدبلوماسية اليمنية هو سبب الموقف الدولي ، ولا الحرص الأخلاقي لدول العالم على تماسك واستقرار اليمن ، بل كان الموقع الجغرافي هو مصدر ذلك الموقف.

٤. ذهبت المملكة إلى ابعد الحدود من خلال طموح استراتيجي تحققه عن طريق نفوذها على القبائل اليمنية والتي غالبا ما يطغى عليها تفضيل مصالحها الشخصية على المصلحة الوطنية وخاصة وان جل الزعامات القبلية تعاني من الأمية السياسية، فقد تحدث وثيقة ويكليكس رقم (SANAA1053٠٨)عن طموح سعودي قد تحققه في حال سقوط نظام الرئيس على عبدالله صالح وهو مد أنبوب نفطي تملكه وتشغله المملكة وتحميه يمتد من حضرموت إلى مرفأ خريطة في خليج عدن وكان الرئيس على عبدالله صالح يعارض هذه بشدة، إلا أن السعودية ترى بإمكانها تحقيق هذه الهدف من خلال الدعم لشيوخ القبائل، والقيادات العسكرية، وتسعى لضمان هذا بعد رحيل الرئيس صالح [٣٤].

٥. وهذا الطموح السعودي ليس جديدا في حسابات المملكة العربية السعودية، فبعد اتفاقية الوحدة في ١٩٧٢/١٢/٥م أعلن الرئيس على ناصر محمد اكتشاف مؤامرة تهدف إلى احتلال محافظة حضرموت، والمهرة، بتدبير من المملكة العربية السعودية، والمخابرات الأمريكية، وأشار إلى أن تلك المؤامرة تهدف إلى إغلاق الطريق أمام المساعدات التي يلقاها الثوار في ظفار من عدن واحتمال وجود النفط في تلك المحافظات،(وهو ما ثبت بالفعل)، وإيجاد منافذ بحرية مباشرة للسعودية على البحر العربي[٣٥].

<u>الوسائل التي اتبعتها السعودية اتجاه اليمن :</u>

مارست المملكة العربية السعودية كل الوسائل المتاحة لاستمرار نفوذهـــا وســـيطرتها على اليمن، والحيلولة دون نهوضه وبقاءه في إطار التصرف السعودي، ومـــن هـــذه الوســـائل استخدمت المملكة الدبلوماسية سواء من خلال علاقاتها الدوليـــة، أو علاقاتهـــا بـــاليمن نفســـه،

فالدبلوماسية من الوسائل التي لجاءت إليها منذ وقت مبكر في إدارة علاقاتها الصراعية مع اليمن ونشطت هذه الأداة عند أول ظهور لمشروع الوحدة اليمنية إلا إن النفوذ والوسائل السعودية كانت في كل مره هي الأقوى والتي كانت تنتهي أما بإسقاط النظام، أو اغتيال الرئيس، أو شن حرب بين الشطرين .

١. قامت السعودية بحملة اختراق في جزيرة سقطره اليمنية في أبريل من عام ١٩٩١م ومنحت بعض المواطنين اليمنيين الجنسيات السعودية، وبعض الوظائف، والمرتبات التي تعينهم في أمور حياتهم، وهذا الإجراء فسر من قبل السياسية اليمنية بأنه خطوة سياسية مرفوضة هدفها تغيير المعالم الاجتماعية السكانية في الجزيرة قد تستخدم كورقة ضغط في المفاوضات بين البلدين .
٢. مارست المملكة العربية السعودية ضغوطات على اليمن من خلال علاقاتها الدبلوماسية أثناء الصراع السياسي الداخلي في اليمن في الفترة الانتقالية، اذ مارست ضغوطات على الشركات النفطية لمنعها من التنقيب عن النفط في الأراضي اليمنية، بدعوى أنها أراضي مختلف عليها، وتهدف السعودية من هذه التحركات للحيلولة دون حصول اليمن على مصادر دخل تتمكن من خلالها التخلص من الضغوطات الاقتصادية التي يمارسها الجانب السعودي، والإبقاء على الوضع الاقتصادي في حالة ضعف بهدف إضعافه سياسيا وتفاوضيا في أهم القضايا وهي قضية الحدود.
٣. وهو ما استطاعت السعودية تحقيقه اذ أفضت كل الضغوطات إلى تسليم اليمن للأراضي اليمنية التي كانت تسيطر عليها المملكة بموجب اتفاقية الطائف، حيث وجدت اليمن نفسها بعد حرب ١٩٩٤م محاصرة من كل الجهات والحل الوحيد هو التوصل إلى حلول جذرية فيما يتعلق بأزمة الحدود لفك الحصار الاقتصادي المفروض من قبل دول الطوق الخليجي.
٤. وكشفت وثائق ويكيليكس عن طبيعة العلاقة التي اختارتها السعودية في علاقتها مع القبائل اليمنية، حيث المال يمثل العنصر الأساسي من خلاله تستطيع شراء ولاء القبائل وتعزيز نفوذهم ، كما ذهب بعض المحللين السياسيين إلى أن تمويل السعودية للقبائل بحجة محاربة الإرهاب يؤدي إلى تقويض سلطة الدولة المركزية [٣٦] اليمنية في الوقت الذي تحتاج فيه الدولة اليمنية كل قوتها لمواجهة التهديدات الأمنية في نفس الوقت الذي يعتمد العالم الغربي على السعودية في تحقيق الاستقرار في اليمن بكون الرياض اكبر المانحين في برنامج المساعدات المقدمة لليمن .

٥. كانت نتائج التدخلات السعودية عبر نفوذها على القبائل المحلية، واحتلالها للأرضي اليمنية أن دخلت البلدين في أزمة سياسية حادة استدعى تدخل وساطة عربية قادها كل من الرئيس صدام حسين والملك الأردني حسين بن طلال والمصري حسني مبارك أفضت إلى انسحاب القوات السعودية من الأراضي اليمنية التي كانت قد احتلتها في مطلع عام ١٩٩٠م[٣٧] .

٦. قامت القوى القبلية دورا في الصراع المحتدم بين القوى السياسية المتمثلة في الحزبين الحاكمين، اذ تطابقت توجهات تلك القوى القبلية مع التوجهات السعودية الرامية إلى إيصال العلاقة بين شريكي السلطة المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني إلى مرحل الصراع وهو ما احدث بالفعل في صيف عام ١٩٩٤م ، وبعد الحرب لم تكن العلاقة بين اليمن والسعودية في أحسن حال، وكانت لا تزال أهم قضية للتوتر بين البلدين قائمة وهي أزمة الحدود مما دفع بالرئيس على عبد الله صالح إلى محاولة احتوى القوى القبلية والتي قد تلعب دورا لصالح المملكة وأغدق عليهم بالأموال والمناصب بل سمح لهم بممارسة الفساد تحت حماية القانون والذي أسس بدورة لمرحلة جديدة لمراحل الفساد في البلاد واضر بالاقتصاد الوطني.

٧. إن السعودية لا زالت تملك التأثير والنفوذ على بعض القبائل واستخدمتهم في ممارسة الاختطافات للأجانب بهدف تشويه سمعة اليمن في الخارج من جانب وضرب السياحة كأحد الموارد الاقتصادية من جانب أخر ، وتتغير علاقة القوى القبلية بالمملكة السعودية تبعا لتغير العلاقة مع السلطات الرسمية في اليمن فبعد أن تم ترسيم الحدود في عام ٢٠٠٠م بدأت العلاقة في الضعف نتيجة تراجع المبرر في ممارسة النفوذ، وبدأت العلاقة تسير بين البلدين في الأطر الرسمية .

٨. حرصت المملكة العربية السعودية على دعم وبقاء النظام القبلي في اليمن بالمقابل قامت بتقليص دور القبائل في داخل المملكة ذاتها ويتضح هذا من خلال نسبة تمثيل المناطق القبلية في مجلس الشورى السعودي الذي لا يتجاوز ٤% من إجمالي عدد أعضاء مجلس الشورى [٣٨] ونتيجة لذلك تحركت المؤسسة القبلية لتدافع عن مصالحها اذ رأت بان مصالحها في خطر نتيجة تقليص دور القوى القبلية، وعلاقاتها المباشرة مع المملكة السعودية، كما أن نظرة المملكة قد تغيرت للنظام السياسي اليمني حيث رأت بان مصالحها ستكون في حال أفضل ببقاء الرئيس على عبد الله صالح في الحكم كونه سيكون أكثر حرصا على بقاء الاتفاقيات المجحفة التي قبلها فيما يتعلق بترسيم الحدود، في نفس الوقت

الذي لم تجن اليمن ما كان مؤمل من تلك الاتفاقيات بعودة القوى العاملة اليمنية إلى الأراضي السعودية، ومعاملتها بنفس المعاملة للمواطنين السعوديين، بل أصبح يمارس على المواطن اليمني في الأراضي السعودية والخليجية قانون الاحتقار والعبودية .

٩. أن بقاء الرئيس على عبد الله صالح في الحكم دون تغيير يضمن عدم تطبيق النظام الديمقراطي في صورته الحقيقية وهذا مالا تريده السعودية، إضافة إلى أن النظام الحالي هو القادر على التعامل مع ملف الإرهاب، وهو ما يلتقي عنده السعوديون والأمريكان.

١٠. خصصت المملكة العربية السعودية لجنة سميت (اللجنة الخاصة) وهي لجنة متخصصة في دعم القبائل، وتقديم المال، والرواتب لبعض المشايخ، ويرأس هذه اللجنة ولي العهد السعودي الأمير سلطان ابن عبدا لعزيز، وبعد وفاة الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر الحليف التاريخي للمملكة .

هذه العوامل التفضيلية لبقاء الرئيس على عبد الله صالح واجهت معارضة شديدة من المؤسسة القبلية والتي يتزعمها الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر، إضافة إلى أن حزب المؤتمر الشعبي العام استطاع إقصاء حزب التجمع اليمني للإصلاح وتقليص دورة من خلال عمليتين انتخابيتين أحداهما جرت في عام ١٩٩٧م والأخرى جرت عام ٢٠٠٣م وهو الحزب الذي يضم الإخوان المسلمين والقوى القبلية التي يتزعمها الشيخ الأحمر.

ولهذا بدأت معالم صراع بين المؤسسة القبلية والدينية من جهة والرئيس على عبدالله صالح من جهة أخرى، بلغت ذروتها في الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٦م والتي تنافس خلالها الرئيس على عبدالله صالح مرشح حزب المؤتمر الشعبي العام مع مرشح المعارضة فيصل بن شملان، استطاع أن يفوز بها الرئيس صالح بفارق كبير مما أعطى انطباع لدي المؤسسة القبلية التي يتزعمها الشيخ الأحمر بان دورها وعلاقتها مع السعودية قد تتعرض للخطر بسبب سيطرة الرئيس صالح على مفاصل الدولة في الداخل وإسناد المناصب الحساسة مدنية وعسكرية لأقاربه وانفراده في العلاقات مع المملكة العربية السعودية.(٣٩)

إلا أن السعودية تقدم الدعم بشكل مباشر للقبائل، والذي يقوض من سلطات الحكومة وتحرص بشكل دائم على خلق حالة توازن بين السلطة المركزية والقبائل.

ومن خلال هذه التوازن تجعل اليمن في حالة عدم استقرار دائم قابل للتدخل والسيطرة في صنع القرار والتوجهات في السياسية الداخلية والخارجية ، كما أن ذلك الدعم قوض من قدرة الدولة على محاربة الإرهاب بكون القبائل التي تأوي الإرهابيين لا تتوانى في استلام مبالغ مالية من أطراف عدة مقابل تقديم خدمات لوجستية وتقديم المأوى للعناصر الإرهابية (٤٠) وتخشى من

انتشار الحريات السياسية اللبرالية في اليمن، ولهذا فهي تحرص على دعم القبائل اليمنية للوقوف في وجهه التوجهات الليبرالية في الجمهورية اليمنية.

وتأتي تلك التحركات القبلية بهدف الحصول على الدعم السعودي الذي كان يحظى به الشيخ عبدا لله الأحمر، مقابل وقوف تلك القبائل ضد الحركة الحوثية في منطقة صعدة والتي تهدد استقرار المملكة السعودية ، وكانت السعودية قد أوقفت الدعم عن بعض زعماء القبائل المؤيدين للحوثي لأول مره منذ أنشاء اللجنة الخاصة.

ويرى الباحث بان علاقة المملكة بالقبائل اليمنية خلال الفترة الأخيرة قد شابها نوع من التخبط حيث كثرت المتغيرات في اللعبة السياسية الداخلية اليمنية من حيث وجوب التزام المملكة بحصر علاقتها مع السلطات الرسمية، كون ولاء القبائل لا يتوقف عند اتجاه واحد فلا تمانع تلك القبائل من تغيير ولائها لأي طرف يدفع المال، كما أن القبائل التي لا تحصل على المال السعودي أو اليمني تلجأ إلى دعم التنظيمات الإرهابية كنوع من الاحتجاج والمطالبة بمساواتها بالقبائل التي تحظى بالدعم.

فالقبائل اليمنية بكونها مؤسسات غير رسمية لا تلتزم بأي معاهدات أو اتفاقيات خارجية تتمتع بحرية الحركة بين الأطراف الراغبة في التدخل في الشأن اليمني أو تهديد أي طرف خارجي دون أن تتحمل مسؤولية التنصل عن الاتفاقيات، ودائما ما تكون الدولة ضحية لتحركات تلك القبائل.

مما سبق نجد ان الاستقرار في اليمن مرهون بتوقف المملكة السعودية عن دعم القوى القبلية، واحترام سيادة الدولة ما لم فان القبائل ستظل تمثل عقبة أمام تحقيق أي استقرار سياسي في الجمهورية اليمنية.

وكانت المملكة قد نشطت دبلوماسيا لجلب المساعدات الدولية لليمن من خلال مؤتمر لندن الذي عقد عام ٢٠٠٦م والذي حضره أكثر من أربعين دولة ومنظمة ، وقدم ٤.٧ مليار دولار دعم للاقتصاد اليمني، وكان نصيب المملكة العربية السعودية مليار دولار ، وهذا الموقف يأتي عكس الموقف بعد أزمة الخليج، وخروج القوات العراقية من الكويت. حيث لم تكتف السعودية بالإجراءات العقابية التي اتخذتها ضد اليمن بوقف المساعدات وطرد العمالة

وإنما تحركت دبلوماسيا على المستوى الإقليمي والدولي للحيلولة دون حصول الحكومة اليمنية على أي مساعدة سياسية، ومالية، وضيقت الخناق على الدبلوماسية اليمنية في المجال العربي على وجهه التحديد. وكان لتلك العقوبات المالية والدبلوماسية التي مارستها السعودية دافعا للحكومة اليمنية لطرق الأبواب والمنافذ الخارجية بغرض الخروج من الأزمة الخانقة عن

طريق المشاركة في النظام الشرق أوسطي من بوابة حضور المؤتمرات الاقتصادية، والسعي نحو التقرب نحو الولايات المتحدة الأمريكية من خلال إعلان الدعم والتأييد لمسيرة التسوية السلمية بين العرب وإسرائيل(٤١).

من الملاحظ بان الدبلوماسية السعودية تتغير بتغير المصالح التي تربطها باليمن، إلا أن تلك المصالح ليست مصالح اقتصادية وهو الطابع الذي يغلب على العلاقات الدولية، اذ ارتبطت الدبلوماسية السعودية في علاقتها باليمن بهواجس أمنية وسياسية، ويتضح هذا من خلال موقف المملكة السعودية من المتغيرات التي حدثت في اليمن مطلع عام ٢٠١١م وانطلاق الثورة الشبابية المطالبة بتغيير النظام السياسي، حيث وقفت بشكل واضح مع نظام الرئيس على عبدالله صالح وينطلق هذا الموقف السعودي من عدة اعتبارات منها:

- ان تغيير نظام الرئيس صالح يجعل اليمن تولج بشكل حقيقي لنظام ديمقراطي يتم التبادل السلمي للسلطة، وهذا ما تعارضه السعودية كونه يتعارض مع نهجها السياسي المنغلق على الديمقراطية.
- تتشارك اليمن والسعودية، وحلفائها الغربيين في معركة الحرب على الإرهاب، ويمثل نظام الرئيس على عبدالله صالح خير شريك في هذه المعركة بعد أن اثبت تعاونه الكامل في هذه الشأن
- تتخوف المملكة السعودية من سقوط اليمن في أتون فوضى سياسية، يتم من خلالها سيطرة القوى الإسلامية المتطرفة على مقاليد الحكم، مما يهدد استقرار المملكة، حيث ستصبح اليمن قابلة للتجنيد السياسي من أطراف خارجية مختلفة وخاصة إيران والتي تتعاطف مع الحركة الحوثية في شمال اليمن .

ولهذه الأسباب تحركت المملكة العربية السعودية لاحتواء الأزمة من خلال مبادرة تهدف إلى بقاء على عبدالله صالح في السلطة، أو نقل السلطة إلى قوى موالية مقربة من صالح على اقل تقدير وما يؤكد دعم السعودية لبقاء الرئيس على عبدالله صالح في السلطة هو تزامن الدعم المالي والعسكري مع المبادرة الخليجية التي من أهدافها المعلنة، إخراج اليمن من الأزمة ونقل السلطة بطرق سلمية، إلا أن السعودية ومن خلال المبادرة حولت الثورة الشعبية إلى أزمة سياسية بين الأحزاب السياسية وليس بين الشعب والنظام السياسي.

احداث اليمن (٢٠١٥).

شهدت اواخر ٢٠١٤ موجه غضب عارمة من قبل الحوثين ، و توجهُ صوب صنعاء حيث استولوا عليها بالقوة في ٢٠١٤/٩/٢١ وهذا نتيجة طبيعة الانقسامات المختلفة في اليمن بين

الشمال والجنوب ، ودور الجيش والرئيس علي عبد الله صالح والقاعدة ، اضافة الى طبيعة الصراع القائم بين الحوثي وحزب الاصلاح والخلاف بين الرئيس عبد ربه منصور هادي و رئيس الوزراء محمد سالم باسندوة ودور الخليج وايران و طموحات الحوثي .كلها كانت سبباً لتأزم الوضع في اليمن .

الامر الذي دفع مجلس التعاون الخليجي بالاتفاق بتوجيه ضربة عسكرية ضد الحوثي باليمن ضمن اطار ما يسمى عاصفة الحزم لحماية الخليج من التدخل الايراني بالمنطقة العربية ولاسيما منطقة الخليج العربي والحد من خطر احتواء السعودية على غرار ما قامت به الولايات المتحدة الامريكية باحتواء الاتحاد السوفيتي والحد من تمدد الشيوعية سابقاً.

مستقبل استقرار اليمني .

- ❖ استمرار تدهور الوضع سوءاً ، اذ يكون للحوثيين اليد الطولى في صياغة ملامحها مع وجود سلطة صورية للرئيس و رئيس الوزراء وهذا المرحلة لا تخلو من الدعم الايراني .
- ❖ الخيار الصومالي ، اذ تتداخل خيارات التقسيم الفعلي على الارض مع شكل من اشكال الحرب الاهلية التي لا يتوقع لها ان تكون شاملة بسبب تركيبة المجتمع اليمني القبلية التي تطغي على طبيعة الطائفية في المجتمع مما يجعل الاصطفافات قبلية جهوية لا طائفية مذهبية .
- ❖ ممارسة الضغط الدولي سياسياً واقتصادياً على جميع مكونات المجتمع لكي تلتزم بعملية التحول السياسي السلمي في اليمن .

الاستنتاجات

١. الموقع الاستراتيجي لليمن والذي كان دافعاً اساسياً للتدخل الايراني في شؤونها الداخلية وبـــــ تأزيم حالة الصراع الحوثي اتجاه السلطة الحاكمة ، وخاصاً بعد تغير الحكم الزيدي الذي حكم البلاد لسنوات طوال .
٢. ان النزاعات التي قامت في اليمن قائمة على اساس قبيلي مدفوعة بقوى خارجية تغلفها الصراع المذهبي بين دولتين عملاقين من حيث حجم القوات العسكرية و لها القدرة على التحكم بأوضاعها الداخلية والسيطرة التامة على أي حركة صراع داخلها .
٣. ان الغاية الاساسية من الدوافع الايرانية هو السيطرة على مضيق باب المندب الذي يعتبر ثالث اهم مضيق بالعالم من حيث حجم التجارة فيها .
٤. تقسيم اليمن في حال استمرار الصراع الحوثي والحراك الجنوبي .

الهوامش

(١) محمد محمود إبراهيم الديب، الجغرافيا السياسية أسس وتطبيقات ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٨٤، ص٩١.

(٢) د. يحيي أحمد حسين الوشلي، اليمن دراسة سياسية بناء قوة الدولة _ دراسة جيواستراتيجية ، صنعاء، عبر الشرق للطباعة والنشر ص١٠٣.

(٣) عاطف علي ، الجغرافيا السياسية والاقتصادية و الجيوبولتيك، لبنان، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ط١ ص٢٥٥.

(٤) فتحي أبو عيانه ، الجغرافيا السياسية، جمهورية مصر العربية، الإسكندرية، دارة المعرفة الجامعية ط١ ١٩٩٨م ص٤٧.

(٥) مجموعة باحثين (الجمهورية العربية اليمنية دراسة عامة) منشورات مركز دراسات الخليج العربي جامعة البصرة ١٩٨٥ ص٧ .

(٦) موقع المقاتل – تأثير القرصنة على الأمن العربي والدولي
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/QrsnaBhria/sec08.doc_cvt.htm

(٧) يحيي احمد حسين الوشلي مصدر سابق ص ١٠٦.

(٨) عمر كامل ،ص ٢٢٥.

(٩) مجموعة باحثين، اليمن والدول الكبرى، صنعاء، مركز البحوث والمعلومات بوكالة سبأ للأنباء، الجزء الأول، ط١ ٢٠٠٣، ص١٦.

(١٠) السيد مصطفى سالم، تكوين اليمن الحديث، اليمن والإمام يحيى (١٩٠٤– ١٩٤٨) مكتبة سعيد، رأفت، القاهرة، ط١، ١٩٧١م ص١٤.

(١١) سمير محمد أحمد العبدلي، الوحدة اليمنية والنظام الإقليمي العربي، القاهرة، مكتبة مدبولي، ط١، ١٩٩٧م، ص١٦.

(١٢) يحي احمد حسين الوشلي، مصدر سابق، ص١١١.

(١٣) عاطف علي ، مصدر سابق ص ٢٥٣

(١٤) خديجة الهيصمي، سياسية اليمن في البحر الأحمر، القاهرة، مكتبة مدبولي، ط١ ٢٠٠٢م ص٤٧

(١٥) حزام محمد الحضرمي، العامل الاقتصادي في السياسية الخارجية اليمنية (١٩٩٠– ٢٠٠٣) رسالة منشورة مقدمة لنيل درجة ماجستير في العلوم السياسية (جامعة الدول العربية) ، المنظمة العربية للتربية والثقافة العلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات السياسية عام ٢٠٠٥م ،ص ١٩٠

(١٦) يحي احمد حسين الوشلي، مصدر سابق، ص–١١٢ــ١١٣.

(١٧) علي محمد حسين العامري ، اثر العوامل الخارجية في الحياة السياسية اليمنية ، مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الدولية ، العدد٤٩، ٢١١،ص ١٢٩–١٣٠.

(١٨) فيصل الحذيفي ،

(١٩) علي عبد القوي الغفاري ، الوحدة اليمنية : الواقع والمستقبل ، صنعاء ، مؤسسة الكتاب المدرسي ، ١٩٩٧ص ١٣٨-١٤٠..

(٢٠) ملف الوحدة اليمنية مقوماتها اتجاهاتها ومستقبلها ١٩٩٠-١٩٩٤، صنعاء ، ٢٠١٠، ص ٢٨-٣٠.

(٢١) التقرير الاستراتيجي اليمني ،٢٠٠٨ ،المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية .

(٢٢)لاعبون اقليميون يعملون على زعزعة استقرار اليمن

http://www.realite-eu.org/site/apps/nlnet/content3.aspx?c=9dJBLLNkGiF&b=5067613&ct=886

(٢٣) ملف الوحدة اليمنية مقوماتها اتجاهاتها ومستقبلها ١٩٩٠-١٩٩٤، ٣١ص

(٢٤) محمد عطيف، السعودية أول الدول المانحة تفي بمليار دولار، العربية نت بتاريخ الأحد ٢٨فبراير ٢٠١٠م http://www.alarabiya.net/articles/2010/02/28/101715.htm

(٢٥) عبد العزيز شحادة المنصور امن الخليج العربي بعد الاحتلال الامريكي للعراق ؛ دراسة في الصراع الرؤى و المشروعات ، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية ، مجلد ٢٥، العدد الاول ،٢٠٠٩، ص ٥٨٩.

(٢٦) محمد ابراهيم الحلوة ، "الجديد في الوحدة اليمنية : دراسة في عوامل ومشاكل الوحدة اليمنية " ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد ٦٧، ١٩٩٢، ص٢١٠.

(٢٧) ربيع العربي

(٢٨) ربيع العربي

(٢٩) المصدر السابق .

(٣٠) حمد بن محمد آل رشيد ، مصدر سابق ص٨٥.

(٣١) نبيل على الزرقي، العلاقات اليمنية الإيرانية(١٩٩٠- ٢٠٠١م) رسالة ماجستير، اليمن ، جامعة صنعاء كلية التجارة والاقتصاد قسم العلوم السياسية ٢٠٠٥م ص ٦٧

(٣٢)- محمد حسنيين هيكل – المقالات اليابانية، القاهرة الناشر دار الشرق،ط٢،٢٠٠٢ ص ١٢٩

(٣٣) فؤاد ناصر صالح البداي – تطور العلاقات اليمنية السعودية في مرحلة ما بعد الوحدة اليمنية (١٩٩٠-٢٠٠٢م) مصر، جامعة اسيوط، قسم العلوم السياسية ٢٠٠٤ ص١٩٨

(٣٤) الشبكة الليبرالية السعودية (المال مقابل الولاء) مصدر سابق

(٣٥) خالد بن محمد القاسمي الوحدة اليمنية حاضرة ومستقبلا مرجع سابق ص١٢٦

(٣٦) الموقع الرسمي للدفاع عن الحريات الإعلامية، السعودية تلعب دورا مزدوجا في اليمن، بتاريخ ١٠ديسمبر ٢٠١٠م.

(٣٧) فؤاد ناصر البداي ، مصدر سابق، ص٢٠٤.

(٣٨) د. محمد بن صنيتان ، النخب السعودية ، دراسة في التحولات والإخفاقات ، لبنان ، مركز دراسات الوحدة العربية ط٢ ٢٠٠٥م ص٩٤

(٣٩) -الشبكة الليبرالية السعودية الحرة، المال مقابل الولاء (هكذا تشتري السعودية ولاء قبائل اليمن) -بتاريخ ٢٠٠١١/٤/١١م (ويكيليكس) http://www.humanf.org:8686/vb/showthread.php?t=65345

(٤٠) صحيفة البلاغ اليمنية الصادرة ١٤ديسمبر ٢٠١٠م العدد (٩٠٤) ص٣

وأيضاً:خالد عبدالله : السعودية تلعب دورا مزدوجا في اليمن، الراي نيوز، بتاريخ ٩ ديسمبر ٢٠٠٩ http://alraynews.com/News.aspx?id=369353

(٤١) -محمد يحيى الصبري – اليمن وعملية السلام في الشرق الأوسط – كتاب اليمن والعالم مرجع سابق ص٢٦٨

REGIONAL POWER AFFECTING THE SECURITY AND STABILITY OF YEMEN

Abstract

Kingdome of Saudi Arabia since a long time seek and makes great efforts to secure Yemen political and economic stability to achieve Yemen people ambitions in stability, security and development in all field of life. The policy of ousted president Ali Abdulah Salih was not in the level that achieve ambitions of his people and evaluate neighbor stated thus Yemen revolution started to change political life through finding a new political authority able to control Yemen affaires promote the concept of good neighbor relation in mutual relations with gulf states and making economic, security and political strategy accepted by all parties and social factions in the country. After the success of Saudi diplomacy which resulted in Gulf Initiative Agreement in 3ed of April 2011 which provide with low of the president Salih within one month and transfer of power peacefully to vice president Abdrabo Mansoor Hady and formation of national unity before elections thus youth revolution is and the crises is ended Although opposition agree on this agreement which also provide immunity from suiting the ousted president attempt to withdraw from signing the opposition suspended its participation in reaching to mutual agreement accusing Salih of bad intention the protests raised after Salih withdraw for the second time. Late in 2011 Salih and the opposition signed in Riyadh on Gulf initiative to transfer Salih power to Abdrabo Mansoor Hady with in thirty and the elections to be held in 21 February 2012 and in trun Salih and his family is granted immunity from smiting. Thus kingdom of Sandia Arabia to calm youth revolution and end political crises in Yemen by ending the periods of Salih that was distinguished by making lost civil wars and secret alliances with terrorist movement and political contrasts in his relation owns with neighbors states and other states. His policy cansed decline of security and political situation in Yemen which paved the way of outbreak of Hothi mutating movement that exploit political and security reconcy. It make use of alliance with Iran first and then with Ali Abdullah Salih and his son to help in removing elected president and his government Here thee ousted president role emerge in support Hothi muting in turn to reach his son Ahmed to presidency . by his financial and military support the mustinats impose their control on Sanaa and surrounding the legal president in presidential palace. He was forced to resign then he withdraw and asked help from Saudi to save Yemen from Hothi movement which seeks to implement Iran agenda in southern Arab peninsula to destabilize the region security and dominate on water passages through control Bab Almandib in Red see and threat naviytion